الأمم المتحدة

A/71/416

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسةَ مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن أحيل إليكم طيه البيان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية في اجتماعهم السنوي الخامس عشر المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بشأن الموضوع المقترح للاجتماع المقبل وهو ”تسخير الاتساق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنّة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) موابا باتريسيا كاسيسي - بوتا
السفيرة
الممثلة الدائمة
رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية

281016 141016 16-16881 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزاري

الاجتماع الوزاري السنوي الخامس عشر للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

نحن، وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أجرينا مداولاتنا بشأن الموضوع المعنون ”تسخير الاتساق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا“،

وإذ نسلّم بأن عدم وجود منافذ بريـة توصل إلى البحر في البلدان النامية غير الساحلية، الذي يزيده سوءاً البعدُ عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، يثير عقبات كبيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية في هذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا على تنميتها المستدامة بشكل عام،

وإذ نشير إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، المعتمدَين في آب/أغسطس ٢٠٠٣،

وإذ نشير إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٩/١٣٧، الذي اتُّخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي يتضمن خطة عمل شاملة للعقد المقبل تهدف للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ولتلبية احتياجاتها الخاصة،

وإذ نشير إلى نداء ليفنغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية المعتَمد في اجتماع المتابعة الرفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي سلط الضوء على التدابير والمبادرات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ نشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ٦٩/٢٣٢ المتَّخَذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/٢١٧ المتَّخَذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المتصلين بالاحتياجات

والتحديات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية التي تتعين معالجتها من خلال التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا،

وإذ نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)،

وإذ نشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المعنون ”خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“ (خطة عمل أديس أبابا)، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ نشير كذلك إلى اتفاق باريس، الذي اعتُمِد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ نشير إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتُمِد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ نشير أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده المنتدى الرفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية غير الساحلية الاثنين والثلاثين، الذي عُقِد في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن موضوع ”ربط البلدان النامية غير الساحلية بالفرص المتاحة على الصعيد العالمي“،

وإذ نشير كذلك إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ نرحب بالإعلان الذي اعتُمد أثناء الاجتماع الخامس للوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن موضوع ”تسخير الإمكانات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ نشير إلى الوثائق الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وإلى البيان الوزاري الصادر عن البلدان النامية غير الساحلية، الذي اعتُمِد في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، قبل انعقاد تلك الدورة،

وإذ نشير أيضا إلى النداء إلى العمل المعتمَد أثناء الندوة الرفيعة المستوى بشأن موضوع ”الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته: ضمان عدم حرمان أي أحد من الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي“، المعقودة في دوشانبي في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦،

وإذ نرحب أيضا بالإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ الذي عُقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع ”ضمان ألا يتخلف أي أحد عن الركب“،

وإذ نشير إلى القرارين ٧٠٠ (د-٣٦) و ٧١١ (د-٣٦) اللذين اتُّخِذا في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والقرار ٣/٧١ الذي اتُّخذ في الدورة الحادية والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والقرار ٩٣٤ (د-٤٨) الذي اتُّخذ في الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤،

وإذ نشير أيضا إلى الاستنتاجات المتفق عليها ٥٢٤ (د-٦٢) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية والستين، والتي دعت الأونكتاد إلى إدراج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في برنامج عمله،

قد اعتمدنا البيان الوزاري التالي:

١ - نحيط علما بتقرير الأمين العام المقدّم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (A/71/313)؛

٢ - ونعيد تأكيد الرؤية الطموحة والرامية إلى إحداث تحوّل الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة تحويل عالمية محورها الإنسان، وأن أهدافها وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهي خطة عمل للناس ولكوكب الأرض ولتحقيق الرخاء، وهي تسعى أيضا لتعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح، ينبغي أن ينفذها جميع البلدان وأصحاب المصلحة بالعمل في إطار شراكة قائمة على التعاون. ونؤكد من جديد جميع المبادئ المعترف بها في الخطة، وبأن القضاء

على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ونتعهد بضمان ألا يتخلف أحد عن الركب؛

٣ - ونؤكد أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تنشيط الشراكات العالمية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مواطن الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها. ونحن نعتقد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة أشكال عدم المساواة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتحقيق الرخاء المشترك، تمثّل أهدافا أساسية للإنسانية؛

٤ - ونحن نسلّم بأن خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، توفر إطارا عالميا معزَّزا وأكثر حيوية لتمويل التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد ضرورة التصدي للتحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان النامية غير الساحلية وتلبية احتياجاتها الخاصة بإدخال تغييرات هيكلية على اقتصاداتها واستغلال فوائد التجارة الدولية وإنشاء نظم ناجعة للنقل والمرور العابر؛

٥ - ونؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية والقطاعية، وفي هذا الصدد، ندعو شركاءنا في التنمية، ومن بينهم المنظمات الدولية والإقليمية، إلى تقديم الدعم التقني لجهود التعميم التي سنبذلها، بما في ذلك بهدف تنظيم حلقات عمل وطنية؛

٦ - ونعيد أيضا تأكيد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في حينها وبصورة كاملة، ودعمنا لتعميم مراعاتها في سياساتنا وبرامجنا الإنمائية الوطنية؛

٧ - ونرحب باعتراف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونشدد على أهمية تعزيز التآزر والاتساق لتنفيذهما ولتنفيذ برنامج عمل فيينا، ونشجع على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها؛

٨ - ونؤكد من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يضطلع بدور مركزي من حيث توفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. والمنتدى مدعوٌّ الآن إلى الإشراف على شبكة عمليات متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، وسيعمل بشكل منسَّق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتديات ذات الصلة، بما يتواءم مع الولايات القائمة. ونؤكد أن المنتدى لا يزال يركز على التصدي للتحديات التي تواجهها أكثر البلدان ضعفا، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية؛

٩ - ونشدد على أن توافر واستخدام بيانات مصنّفة وموثوقة وعالية الجودة ويسهل الحصول عليها في الوقت المناسب يدعمان جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب بسبل منها تحديد أشكال عدم المساواة. وينبغي أن تتيح تلك البيانات قياسَ الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وكذلك التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة، لكشف أوجه التفاوت والثغرات وحالات التقدم والتحديات المتكررة، ولتحديد حلول مبتكرة وتوجيه جميع السياسات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات. ونظرا إلى القيود والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في هذا الصدد، ندعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها؛

١٠ - ونشدد على أن تطوير وصيانة البنية التحتية للنقل العابر ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية بهدف تحسين القدرات التنافسية لهذه البلدان ولكي يتم إدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١١ - ونؤكد أن توفر هياكل أساسية قوية للطاقة وتحسين الفرص المتاحة للحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة في البلدان النامية غير الساحلية ضروري للنهوض بتنمية القدرة الإنتاجية المحلية ولتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه لإنشاء هذه الهياكل الأساسية في بلداننا. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد أيضا على أنه ينبغي حشد الموارد لإنتاج الطاقة النظيفة وتوزيعها وتسويقها؛

١٢ - ونؤكد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وإقامةَ بنى تحتية جيدة النوعية وصيانة جميع البنى التحتية المستخدَمة للنقل وغيرها من البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، ورصدَ مخصصات أكبر في الميزانيات الوطنية، واستخدامَ المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف استخداما فعالا من أجل تطوير البنية التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص المسؤول والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك وسائل التمويل المبتكرة الأخرى؛

١٣ - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى وضع خطط لتنمية الاستثمار في البنى التحتية وإلى ترسيخ هذه الخطط في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وإلى تعزيز بيئات محلية ملائمة للاستثمار، ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل ترجمة هذه الخطط إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ؛

١٤ - وندعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى إنشاء صناديق مكرّسة لتطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية، وإلى أن تزودها بإطار خاص لرصد موارد لتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، وللقيام بأعمال تحليلية ولتقديم الدعم من أجل إعداد المشاريع بشكل أفضل؛

١٥ - ونرحب بإطلاق المنتدى العالمي للبنى التحتية، بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة، ونشدد على أنه ينبغي للمنتدى أن يلّبي احتياجات البلدان النامية غير الساحلية من البنى التحتية بطريقة مركزة؛

١٦ - ونؤكد أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمرٌ حاسم الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود ولحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر، وفي هذا الصدد، نشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل والعبور وإلى الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المبرَمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وعلى تنفيذ هذه الاتفاقيات والاتفاقات، عند الاقتضاء، مع التقيّد بالقواعد الدولية العرفية المتعلقة بالنقل والعبور من البلدان النامية غير الساحلية وإليها؛

١٧ - وندعو المنظمات الدولية إلى بناء قدرة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على إدراك فوائد وتبعات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة، عبر تنظيم دورات تدريبية وإعداد دراسات متعمقة بشأن تكاليف ومزايا الانضمام إلى الاتفاقيات، ووضع مبادئ توجيهية من أجل تنفيذ تلك الاتفاقيات؛

١٨ - ونشدد على أنه من المهم للغاية إيلاء مزيد من الاهتمام لشواغل واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية، من أجل زيادة مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نؤيد النداء الذي وجّهه الاجتماع الخامس للوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية بإنشاء برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية. وسيتناول برنامجُ العمل الشواغل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف في المجالات الرئيسية المتعلقة بتيسير التجارة، والمعونة من أجل التجارة، والخدمات، والانضمام؛

١٩ - وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز وظيفة المنظمة التفاوضية وإلى تنشيط المساعي الرامية إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح، مع التوصل إلى نتائج مجدية وطموحة وتضع التنمية في صميمها لفائدة البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٠ - وندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى الإسراع بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة وإلى تنفيذه بسرعة. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم وتعزيز المساعدات التقنية والمالية والمساعدات في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية، بشكل مستدام، من أجل تنفيذ الاتفاق بفعالية؛

٢١ - ونهيب بالمنظمات الدولية أن تنشئ مرافق خاصة وبرامج مخصصة للبلدان النامية غير الساحلية، مثل مرفق اتفاق تيسير التجارة الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية، لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تطبيق وتوسيع نطاق مبادرات تيسير التجارة، وعلى تنفيذ الاتفاق والاتفاقيات الدولية والاتفاقات الإقليمية الهامة بفعالية؛

٢٢ - وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة على إجراء بحوث وتحليلات بشأن تأثير الافتقار إلى السواحل على التنمية المستدامة للبلدان غير الساحلية وعلى مشاركتها بفعالية في التجارة الدولية، وإلى وضع توصيات سياساتية قد تساعد بلداننا على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٢٣ - ونحن ملتزمون بتشجيع إدخال تغييرات اقتصادية هيكلية من أجل تقليص الأثر السلبي للافتقار للسواحل وللصدمات الخارجية، وباعتبار هذه التغييرات وسيلة لإيجاد فرص عمل، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تكتسي الصادرات الأعلى قيمةً والأصغر حجمًا أهمية بالغة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ولهذا السبب، نشدد على تطوير الصناعات التحويلية والزراعة وقطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والسياحة المستدامة؛

٢٤ - ونشير إلى أهمية إدماج البلدان النامية غير الساحلية في السلاسل الإقليمية والعالمية المولِّدة للقيمة من أجل توسيع أسواق صادراتها وتنويع سِلال صادراتها. ولكن العديد من البلدان النامية غير الساحلية بحاجة إلى التوجيه بشأن الأنشطة التي ينبغي لها القيام بها وكيف يمكن لها المشاركة فيها. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المشاركة في السلاسل الإقليمية والعالمية المولِّدة للقيمة وعلى تحديد أفضل الفرص المتاحة لتطوير منتجات جديدة وأسواق التصدير التي يمكنها الوصول لها، استنادا إلى مزاياها النسبية؛

٢٥ - ونحن نعرب عن بالغ قلقنا من تواتر انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أثر على جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنويع صادراتها، بسُبل منها نقل التكنولوجيات ذات الصلة، والمساعدة على تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية، ورفع القيمة المضافة لمنتجاتها، وبناء قدراتها المتصلة بوضع سياسات في هذا المجال؛

٢٦ - ونقر بالدور المتزايد لقطاع الخدمات في الاقتصادات الحديثة، ونقر، على وجه الخصوص، بأهمية قطاع السياحة والقطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبأن وجود قطاع خدمات يتسم بالكفاءة والإنتاجية سيسهم إسهاما كبيرا في نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية بشكل عام. وفي هذا الصدد، نؤكد التزامنا بتطوير قطاع الخدمات وندعو المنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تطوير قطاعات الخدمات فيها؛

٢٧ - وندرك على وجه الخصوص أن التجارة الإلكترونية تتيح فرصة لا نظير لها ينبغي أن تستطلعها البلدان النامية غير الساحلية، نظرا إلى أن هذا الشكل من أشكال التجارة أقل تأثُّرا بالعقبات الناجمة عن الافتقار للسواحل. وندعو المنظمات الدولية والشركاء في التنمية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل النجاح في تطوير التجارة الإلكترونية؛

٢٨ - ونلاحظ بقلق أن البلدان النامية غير الساحلية معرّضة بشدة لتداعيات تغير المناخ، وهي تتأثر أكثر من غيرها بآثاره الضارة بسبب موقعها، ودخلها المنخفض، وضعف قدراتها المؤسسية، واعتمادها أكثر على القطاعات سريعة التأثر بالمناخ مثل الزراعة. ويتسبب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أنشطة بشرية في تفاقم هذا الوضع: ولهذا يجب تزويد البلدان النامية غير الساحلية بما يكفي من الموارد لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛

٢٩ - ونرحب باتفاق باريس باعتباره وسيلة لاتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وهو أحد أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى دخول الاتفاق حيز النفاذ بسرعة وإلى اتخاذ الجميع إجراءات طموحة وتعبئة الموارد من أجل المساعدة على تنفيذه؛

٣٠ - ونطلب تعزيز إطار التكامل الإقليمي: إذ ينبغي أن تضمن بلدان المرور العابر العبورَ المجاني ودون قيد عبر أراضيها للبلدان النامية غير الساحلية لكي تتيح لها إمكانية التمتع بالوصول الحر والمباشر إلى أعالي البحار. ويمثّل التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر المنفذ الوحيد لكي تتغلب البلدان النامية غير الساحلية على العقبات التي تواجهها ولتعزيز

عمليات التكامل الإقليمي، بما يشمل تحسين الربط بشبكات النقل العابر، والتعاون بين الوكالات الحدودية، وتنسيق الإجراءات الجمركية، وبلورة سياسات تنظيمية مشتركة؛

٣١ - ونشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز التكامل الإقليمي الهادف ليشمل طائفة أوسع من المجالات، بما في ذلك الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، بما في ذلك في مجال الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستساعد هذه العمليات على ضمان زيادة حجم التجارة الإقليمية، وتعزيز الأسواق الإقليمية، وتشجيع التغييرات الهيكلية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية. وندعو شركاءنا إلى دعم هذه المبادرات؛

٣٢ - ونطلب تعزيز دور الممرات الاقتصادية والمنظمات المكلَّفة بإدارة الممرات، والترتيبات دون الإقليمية والتجمعات الإقليمية من أجل تحقيق تكامل إقليمي أكثر متانةً، ونلاحظ باهتمام عملية الإنشاء الرسمية في الآونة الأخيرة لممر اقتصادي يربط بين منغوليا والصين والاتحاد الروسي. ونشدد على أهمية التركيز على إطار لممرات النقل باعتباره المرحلة الأولى لخفض التكاليف، وهو يشمل تحديث الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والممرات المائية الداخلية من أجل دعم التجارة على امتداد الطرق والحد من الاكتظاظ في نقاط الدخول، وهكذا يعزز سلاسة حركة السلع والخدمات. ونحن ندرك أيضا أهمية ممرات النقل الدولية لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛

٣٣ - ونحن نقدّر الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز الفرص المتاحة لتوليد الموارد المحلية، بما في ذلك بتوسيع قاعدتها الضريبية، وتعزيز إدارة الإيرادات باتِّباع نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين سياستها الضريبية، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وإدارتها، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودنا الوطنية. ونحن ملتزمون بمكافحة الفساد وبزيادة الشفافية على جميع المستويات؛

٣٤ - ونهيب بالشركاء في التنمية أن يزيدوا حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة للبلدان النامية غير الساحلية بطريقة مستدامة، لمساعدتنا على التغلب على العقبات التي يفرضها علينا موقعنا الجغرافي وللاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل المصدر الرئيسي للتمويل الدولي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية، وهي ضرورية لتحفيز التنمية، وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ برنامج عمل فيينا بشكل متسق؛

٣٥ - ونعرب عن تقديرنا للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي اعتمدت أثناء اجتماعها الرفيع المستوى المعقود في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بيانًا التزم فيه أعضاؤها بتخصيص حصة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأكثر احتياجا، وقد تضمّن البيان إشارة محددة إلى البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها إحدى المجموعات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم. ونحن نشجع اللجنة على المضي قدما صوب الوفاء بهذا الالتزام؛

٣٦ - ونكرر طلبنا بأن تراعي المساعدةُ الإنمائية المقدَّمة في سياق مبادرة المعونة لصالح التجارة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل بناء قدراتها في مجال التجارة ومن ناحية العرض، وينبغي تعزيز هذه المساعدة أيضا؛

٣٧ - ونشدد على الدور التكميلي والمحفّز الذي تضطلع به تدفقات رأس المال الدولية الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي. ونلتزم بمواصلة تعزيز السياسات الملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة وكذلك التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية. وندعو الشركاء في التنمية إلى توفير قدر أكبر من المساعدة والدعم الماليين للبلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتماد وتنفيذ حوافز اقتصادية ومالية وقانونية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

٣٨ - ونحث المنظمات الدولية والإقليمية والشركاء في التنمية على تقديم المساعدات المالية والتقنية اللازمة لدعم نقل تكنولوجيات موثوقة وميسورة التكلفة، وعلى تعزيز تنمية القدرات، مع مراعاة أولوياتنا الوطنية؛

٣٩ - ونقر بأهمية مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، في عملية تنمية بُلداننا، وفي تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر، من خلال توفير فرص العمل الكريم، وتشجيع الابتكار والتنوع الاقتصادي والمنافسة، بما يتفق مع السياسات الوطنية. ونلتزم بوضع سياسات مدروسة للمساعدة على تعزيز القطاع الخاص، ولا سيما، لتحسين فرص الحصول على الموارد المالية، وتنمية القدرات البشرية الملائمة، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية الداعمة للاقتصاد. ونهيب بالشركاء في التنمية أن يقدموا دعما ماليا وتقنيا معززا إلى القطاع الخاص، وخاصة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٤٠ - ونؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ونُثني على الجهود المبذولة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعاون على مستوى النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

ونطلب مضاعفة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة والصعبة التي تواجهها بسبب معوقاتها الجغرافية. كما نؤكد مجددا موقف المجموعة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكمّل التعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه؛

٤١ - وندعو وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى مواصلة إدماج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل في إطار ولاياتها القائمة؛

٤٢ - ونشدد على أنه عملا بالولاية المسنَدة من الجمعية العامة، ينبغي لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل ضمان المتابعة المنسّقة لتنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده رصداً فعالاً وتقديم تقارير بشأنه، وبذل جهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ونشدد أيضا على أنه ينبغي للمكتب أن يواصل، بالتعاون مع الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة، في إطار ولاياتها القائمة، العمل على وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية؛

٤٣ - وندعو البلدان الشريكة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٤٤ - وندعو جميع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مركز التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية على أن تصدّق عليه ونشجعها على ذلك، ليصبح الاتفاق ساري المفعول بشكل تام لكي يعود بالفائدة على جميع البلدان النامية غير الساحلية، مما سيسهم في تعزيز قدرتنا على إجراء بحوث وتحليلات، وعلى التفاوض على اتفاقات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقات المرور العابر وعلى الاستفادة من هذه الاتفاقات؛

٤٥ - ونرحب بالمشروع المعنون ”بحثٌ بشأن التنويع الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية: حالات منغوليا، وبوتان، ونيبال، وباراغواي“ الذي سيشرع مركز التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي سيقدّم توصيات هامة قائمة على معطيات ملموسة في مجال السياسات من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحديد كيفية بناء قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها وإدخال تغييرات هيكلية عليها؛

٤٦ - ونرحب بالحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن موضوع ”تسريع نسق توفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية عبر إقامة شراكات مبتكرة“، المقرر عقدها في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ونؤكد كذلك أهمية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة؛

٤٧ - ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، الذي سيُعقد في سانتا كروز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبالمؤتمر العالمي الأول المعني بالنقل المستدام، الذي سيعقد في عشق آباد، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وستوجِّه نتائجُ هذه الاجتماعات عمليةَ تحديد الاستراتيجيات الجديدة، ومبادرات التعاون والتوصيات في مجال السياسة العامة المتعلقة بقضايا التجارة والنقل بما يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٨ - ونؤكد من جديد التزامنا القوي بالتنفيذ التام لبرنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تنشيط وتجديد وتعزيز الشراكة العالمية القائمة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية والجهات المعنية الأخرى؛

٤٩ - ونرحب بإنشاء فريق أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية، ونعربُ عن تقديرنا للجهود التي يضطلع بها فريق الأصدقاء لتنفيذ برنامج عمل فيينا، ونشجع على مشاركته المستمرة للمساعدة في عملية التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وتلبية الاحتياجات الخاصة بها؛

٥٠ - ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار تنسيق ومتابعة البرامج الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٥١ - ونشيد بالدور الذي اضطلعت به باراغواي لتنسيق المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف؛

٥٢ - ونعرب عن خالص تقديرنا لحكومة جمهورية زامبيا، بصفتها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على الجهود التي بذلتها لتنسيق أنشطة المجموعة بما في ذلك تنقيح النظام الداخلي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية بغية تعزيز عمل المجموعة.